

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة –

قسم الشريعة والقانون

كلية الشريعة والاقتصاد

الإصلاح الإداري لنظام الأوقاف في التشريع الجزائري
دراسة مقارنة مع الفقه الإسلامي

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه
تخصص شريعة وقانون

من إعداد الطالب: بن تونس زكرياء.

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة العلمية	أعضاء اللجنة
رئيسا	جامعة الأمير عبد القادر	أستاذ دكتور	مسعود شيهوب
مقررا	جامعة الأمير عبد القادر	أستاذ دكتور	كمال لدرع
عضوا	جامعة الأمير عبد القادر	دكتور	علي ميهوبي
عضوا	جامعة الحاج لخضر – باتنة	دكتور	عبد المجيد بوكركب
عضوا	جامعة سعد دحلب – البليدة	دكتور	خالد بوشمة
عضوا	جامعة يحي فارس – المدية	دكتور	سليمان ولد خصال

1435/1434 هـ الموافق 2014/2013 م

ملخص أطروحة دكتوراه بعنوان

"الإصلاح الإداري لنظام الأوقاف في التشريع الجزائري دراسة مقارنة مع الفقه الإسلامي"

لقد أصبح من الضروري اليوم، وفي ظل الأزمة التي تعيشها الإنسانية اليوم وعلى كل المستويات؛ الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، الصحية،... إلخ من التفكير في الحلول العملية التي ترفع هذا الغبن، وباعتبار أن المجتمعات الإسلامية هي أكثر المجتمعات تأثراً بهذا الوضع، وباعتبار أن تاريخ هذه المجتمعات زاهر بالعديد من المؤسسات التي استطاعت أن ترفع هذا التحدي في أحلك ظروفها، فقد أصبح لزاماً نفض الغبار عن هذه المؤسسات وإعادة بعثها من جديد، حتى تقوم بالدور الذي كانت تقوم به من قبل، وفي هذا السياق تأتي مؤسسة الوقف التي عاد صيتها وبدأت تجد مكانها الذي كانت عليه من قبل، وأصبحت محط اهتمام العديد من البلدان، باعتبار أنها قادرة على رفع تحد التنمية في هذه البلاد.

لا شك بأن هذه المؤسسة قادرة على ذلك، ولكنها بحاجة إلى حلة جديدة وصورة مغايرة لما كانت عليه من قبل، لا شيء إلا لأن طبيعة التحديات قد تغير وبالتالي ومن المنطقي أن يتغير أسلوب العمل كذلك، وفي هذا الإطار تأتي الدراسة العلمية التي بين أيدينا لتحاول معالجة هذا الوضع من خلال تشخيص الواقع الإداري والتسيري للأوقاف في الجزائر، والذي سيسمح بالوقوف على أهم الثغرات الموجودة فيه، ومدى تأثير ذلك على النظام الوقفي، وصولاً إلى اقتراح جملة من الحلول الواقعية الملائمة للوضع الوقفي في الجزائر، استناداً على مجموعة من التجارب المعاصرة الرائدة في مجال تسيير الأوقاف وإدارتها، والتي أثبتت نجاعتها وآثارها الإيجابية على الحياة الاجتماعية للأفراد، لينتهي الأمر بعد ذلك إلى بلورة رؤية إصلاحية تشكل مرتكزات الإصلاح الإداري لنظام الأوقاف في الجزائر، والتي رأينا بأنّها ستشمل الجانب التشريعي والهيكلي وأخيراً المالي.